القول بالزيادة في النص القرآني وأثرها البلاغي

د . يوسف محمد سعود نهار عويهان العنزى (*)

تعد ظاهرة الزيادة من الظواهر التي تؤكد ثراء اللغة وتوسعها، واختلف العلماء من أهل النحو والبلاغة والتفسير في مسألة الزيادة، فمنهم من أقرها ومنهم من ردها ، والذي جعلهم يتخذون هذا الموقف الذي وقفوه من هذه القضية هو المفهوم الذي تبناه كل منهم ، فالزوائد عند النحاة كلمات ، وأكثرها حروف ، ويقصدون بها حروف المعاني ، وذكر الزركشي[1] أن حق الزيادة أن تكون في الحروف والأفعال ، أما الأسماء ، فنص كثيرون على أنها لا تزاد ، مع أن عددا منهم يرد ذلك ، إذ وقع في كلام كثير من المفسرين الحكم عليها في بعض المواضع بالزيادة .

وحين أطلقوا عليها مصطلح الزيادة ، رأوا أنها لا حاجة لها من حيث الإعراب ، فإذا أسقطت بقي الكلام تاما، كالباء في خبر ليس ، حذفها ووجودها سواء ، تقول : أليس الله بقادر ،ويمكن القول: أليس الله قادرا، إنما أتى بها لتأكيد الكلام وتقويته.

في حين ذهب آخرون إلى أنها لا تزيد المعنى شيئا، فدخولها وخرجوها سواء، إنما جيء بها لغرض لفظي يتعلق بجرس الكلام، وجمال إيقاعه، وحلاوة نغمه.[2] وعند الوقوف على عدد من النحاة، نستطلع آراءهم ليبرز لنا المفهوم عندهم بشكل واضح نرى عمدتهم سيبويه يصف الزيادة بأنها لغو من حيث أنها لم تحدث شيئا لم

(*) أستاذ اللغة العربية فى إدارة الدراسات الإسلامية بدولة الكويت.

(١) البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي ،المحقق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي الطبعة الأولى ، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م، ٧٣/١.

(٢) شرح المفصل ، ابن يعيش المصري ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ،١٩٨٨م، ١٢٨/٣.

يكن قبل أن تجيء من المعنى سوى تأكيد الكلام.[1] كما يعد الفراء الزائد الذي يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى .[2]

وكذلك ابن يعيش : الذي يرى أن الزائد ما يجوز طرحه ولا يختل الكلام بذلك ، ففي قوله تعالى: {فبما رحمة من الله}[3] لما كانت (ما) زائدة جاز أن نقول في الكلام لا في القرآن: (فبرحمة) ، غير أن هناك بعض الحروف الزائدة لازمة ، بمعنى أننا لا نستطيع حذفها من الكلام [4] ، ثم يضيف موضحا : ليس المراد بالزائد: أنه قد دخل لغير معنى ، بل يزيد لضرب من التأكيد والتأكيد معنى صحيح .[5]

أما ابن السراج والسيوطي فهما لا يعتبران أن وجود زيادة في الكلام إلا إذا ألغي عملها ، فهما ينكران زيادة حرف الجر مثلا ، لأنها لا يمكن أن تكون زائدة وعاملة معا . فالزائدة عندهما يعني وجوده وعدمه سواء.[6] [7]

ويأتي ابن جني بمفهوم آخر بقوله: (فأما قول النحويين : الباء والكاف واللام الزوائد ، يعنون نحو : بزيد وكزيد ولزيد ، فإنما قالوا فيهن زوائد لما أنكره لك ، وذلك أنهن لما كن على حرف واحد ، وقللن غاية القلة ، واختلطن بما بعدهن خشي عليهن لقلتهن وامتزاجهن بما يدخلن عليه أن يظن بهن أنهن بعضه أو أحد أجزائه فوسموهن بالزيادة لذلك ليعلموا من حالهن أنهن لسن من أنفس ما وصلن به ولا من الزوائد التي تبني في الكلم بناء بعض أجزائهن منهن نحو الواو في كوثر والميم والسين في مستخرج ... فهم يقولون : ليس زيد بقائم، إن الباء زائدة في خبر ليس،

---

(١) الكتاب ، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق :عبد السلام هارون ، بيروت دار الجيل،١٩٩١م. ٢٢١/٤.

(٢) شرح المفصل ١٢٨/٣.

(٣) سورة آل عمران/١٥٩.

(٤) شرح المفصل ٤/٩.

(٥) السابق ١٢٩/٣.

(٦) الأصول دراسة للفكر اللغوي عند العرب د.تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،١٩٨٢م. ٢٣٢/١، ٢٥٨/٢.

(٧) الهمع ١٩٤/٣.

لأن معناه: ليس زيد قائما، وإذا قالوا: (مررت بزيد) لم يقولوا في هذه الباء: إنها زائدة، لأنه ليس من عادتهم أن يقولوا : مررت زيدا) [1] .

كما أن ابن جني يرى أن كل حرف مزيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى ، وبابها الحروف والأفعال .

وليس المراد من الزيادة عند النحويين إهمال اللفظ ، ولا كونه لغوا وإنما سموا (ما) زائدة هنا لجواز تعدي العامل قبلها إلى ما بعدها ، لأنها ليس لها معنى ، فالزائد يعني أن أصل المعنى حاصل بدونه دون التأكيد، فبوجوده حصلت فائدة التأكيد، والواضع الحكيم لا يضع شيئا إلا لفائدة ، وأهل الطباع يجدون أنفسهم بوجود الحرف على معنى زائد لا يجدونه بإسقاطه ، كالعارف بوزن الشعر طبعا ، فإذا تغير البيت بزيادة أو نقص أنكره.

ولعلنا لو استعرضنا جميع أقوال النحاة القدماء لوجدناها تدور حول مفهوم واحد،هو أن الزائد ما نستطيع الاستغناء عنه من حيث الإعراب ، إذ يبقى أصل تركيب الجملة سليما تاما لا خلل فيه ، كما أن أصل المعنى لا يتغير بدخوله أو خروجه ، وإن كانوا يقرون على أن دخوله يحدث معنى جديدا لم يكن موجودا قبل في الجملة ، ولهذا تجنب الكوفيون إطلاق مصطلح اللغو أو الزائد ، بل أطلقوا عليها مصطلح الحشو أو الصلة لما تحدثه من أثر بياني ومعنوي ، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالقرآن الكريم .

أما المحدثون فقد رأى معظمهم أن الزيادة إحدى وسائل التوكيد ،إذ في زيادة المبنى تأكيد للمعنى ، وبما أن القرآن يشتمل على أساليب لتأكيد المعنى ،فلا يحكم على من يرى في القرآن كلمات زائدة بالتزيد على النص القرآني لأن الزيادة نحوية لا قرآنية ،ومنهم: د. تمام حسان الذي يرى أن الزائد هو زائد على أصل النمط ، أي على أصل الجملة ، فالجملة أركانها وفضلاتها من المنصوبات والمجرورات ، فإذا

---

(١) سر صناعة الإعراب ،أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق : د.حسن هنداوي دار القلم – دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥، ١/١٢٠.

ورد فيها غير ذلك فهو زائد على مطالب الصحة والإفادة ، وما دامت زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى تأكيدا للمعنى ، وإذا كانت الزيادة يؤتي بها لتأكيد المعنى ، فإنها إنما تكون عادة في الحروف وبعض الضمائر[1] .

ولا يخفى اهتمام النحاة بالجانب التركيبي دون المعنى فقل حديثهم عن بلاغات الزيادة سوى مواضع قليلة نصوا على أنها زيدت للتوكيد دون الخوض في أسرار هذا التوكيد بخلاف البلاغيين الذين التفتوا إلى أسرار هذه الزيادة وعلاقتها بالأسلوب والصياغة خاصة عندما يتعلق الأمر بالنص القرآني هذا النص المعجز الذي جاء عل درجة واحدة من الجودة الفنية ، لا تفاوت ولا اختلاف ، ذل أن منشأه ليس بشرا ، بل خالق البشر ، فعند تأمل العرب لهذا النص المعجز لم يجدوا لفظة ينكر شأنها أو يمكن استبدالها بأخرى أفصح منها ، ومن هنا جاء التحدي أن يأتوا بسورة من مثله وهم أهل الفصاحة والبيان ، ويدل على ذلك قول الوليد بن المغيرة(..فوالله ما فيكم رجل أعلم بالشعر مني ولا برجزه ولا بقصيده ولا بأشعار الجن والله ما يشبه الذي يقول شيئا من هذا والله إن لقوله الذي يقول حلاوة وإن عليه لطلاوة وإنه لمثمر أعلاه مغدق أسفله وأنه ليعلو ولا يعلى عليه وأنه ليحطم ما تحته)[2] .

وعند دراسة الزيادة من الناحية البلاغية لا بد أن نقر أن إطلاق لفظة الزيادة لا تعني أن الزائد وصف للغة القرآن بما لا يصح ، فهو مُقَّر نحويا لا معنويا ، بدليل أن مجيئها أضاف مظهرا من مظاهر إعجاز القرآن وفصاحته ، وهذا ما أكده أئمة النحاة والمفسرين والبلاغيين ، حيث إن هذه الزيادة أتت ببلاغات جديدة للتركيب لا تستقيم دونها ، فاللفظ ــ كما هو معروف ــ لا يحكم ببلاغة وهو مقطوع عن التركيب ، وإنما يكون الحكم بالبلاغة للتركيب كاملا عند إضافة هذه الزيادة فهي ليست من قبيل الحشو أو اللغو الذي لا عمل له ــ تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ــ بل يُكسب الآية

---

(١) البيان في روائع القرآن ،دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني ، د.تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ ــ ١٩٩٣م. صـ١٧٢.

(٢) الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، لبنان ،١٩٧٣م. ٣١٣/٢.

التي يدخلها معنى لولاه لم يكن ، فقد جيء بها لتقوم بدور في المعنى لا يؤدى إلا به[1] .

يقول الزركشي : (إن مراد النحويين بالزائد من جهة الإعراب، لا من جهة المعنى ، فإن قوله تعالى: {فبما رحمة من الله لنت لهم}[2] معناه : (ما لنت لهم إلا رحمة) وهذا قد جمع نفيا وإثباتا ، ثم اختصر على هذه الإرادة وجمع فيه بين لفظي الإثبات وأداة النفي التي هي (ما)) [3] .

ودراسة الأثر البلاغي تعتني ببحث أسرار التركيب من خلال البحث في تفسير العبارة القرآني لغويا للتوصل إلى دلالات تلك الزوائد ، فهم يتناولون المسألة من زاوية أسلوبية ببحث العلاقة بين اللفظ والمعنى والصياغة ، ليصلوا إلى أن اللفظ يؤثر في الأسلوب من حيث القوة والضعف والقبح الجمال ، فلكل كلمة دلالة لا يمكن إنكارها.

- من هؤلاء عبد القاهر الجرجاني الذي يرى حقيقة الزيادة في الكلمة أن تذكر ولا فائدة لها سوى الصلة ، ويكون سقوطها وثبوتها سواء ، والزيادة سبب لنقل الكلمة عن معنى هو أصل فيها إلى معنى ليس بأصل . [4]
- وابن الأثير ، رأيه أن ليس هناك حرف أو لفظ يجيء في العبارة دون أن يكون له دور في الصياغة والترجمة عن الحس والفكر ، يقول: (فائدة وضع الألفاظ أن تكون أدلة على المعاني ، فإذا أوردت لفظة من الألفاظ في كلام مشهود له بالفصاحة والبلاغة ، فالأولى أن تحمل تلك اللفظة على معنى ، فإن لم يوجد لها

---

(١) الإتقان في علوم القرآن ، السيوطي ، ٣١٣/٢.

(٢) سورة آل عمران/١٥٩.

(٣) البرهان في علوم القرآن ٣ / ٧٢ .

(٤) أسرار البلاغة في علم البيان ٣٦٣ – ٣٦٥.

معنى ، بعد التنقيب والتنقير والبحث الطويل ، قيل هذه زائدة دخولها في الكلام كخروجها منه) [1] .

ويزيد توضيحا : إن الفكرة النحوية القديمة ، التي عليها الحكم بالزيادة هي أن هناك ما يسمى : أصل المعنى ، أو المعنى المجرد ، أو المعنى الذهني المجرد المتمثل في إسناد الفعل إلى الفاعل أو الخبر إلى المبتدأ ، بحيث يعبر عن معنى تام ذي فائدة ، ثم يكون هناك الزائد عليه ، ويأتي بمثال على ذلك قوله تعالى:{وما من إله إلا إله واحد}[2] ، فإن (من) زائدة عندهم، لأنها لم تؤد معنى أصليا، أو دورا في المعنى الأساسي ، بل زيدت لتأكيد النفي .

أما من حيث مقتضيات البلاغة ، فإن لهذه الحروف الزائدة شأنا كبيرا في تحقيق تلك المطالب البلاغية ، إذ ليس المراد بالزيادة ما قد يتبادر إلى أذهان بعض العامة مما يكون حاصله خلو الكلمة من كل فائدة ، وإنما ذلك تعبير اصطلاحي يطلق على الكلمة إذا لم تستعمل في شيء من معانيها الوضعية اللغوية ، بل يكون إيرادها في الكلام لإفادة أمر تقضي البلاغة بمراعاته ، وذلك هو تقوية المعنى المراد من التركيب وتأكيده .

وإذا استقر ما جاء عن عدد من المفسرين القدماء والمحدثين ، فإننا نجد بعضهم يرى أن الزيادة تعني الإلغاء بمعنى أن هذه الكلمات التي يقال عنها إنها زائدة لا معنى لها ، بل هي لغو دخولها كخروجها ، وهم بهذا يتناولون الكلمة بمدلولها اللغوي الحرفي ، فالزائد يمكن الاستغناء عنه ولهذا تصدوا للقائلين بها بعنف ، ووقفوا منها موقفا حاسما حازما ، فلا يجوز أن يكون في كتاب الله شيء لا معنى له .

من هؤلاء :ابن جرير الطبري (ت ٣١٠) هجرية وابن بحر الأصفهاني (ت ٣٢٢ هجرية) ومن المحدثين محمد عبده ، والدكتور فضل عباس ، وهناك عدد من

---

(١) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الموصلي ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية – بيروت ،١٩٩٥م ، صـ٢٣١

(٢) سورة المائدة/٧٣.

المفسرين الذين وافقوا أهل النحو على حذر في هذه المسالة فقبلوا وقوعها في بعض المواضع ، وأولوا بعضا منها لتجنب القول بالزيادة خشية أن يحكموا بوقوع حشو في كتاب الله ، ولكنهم عند قبول وجود الزائد في الكتاب العزيز تبنوا مفهوم النحاة للزيادة فيما يتعلق بأصل المعنى ، وأصل التركيب .

من هؤلاء : أبو حيان والزمخشري والرازي والقاضي والبيضاوي .

بعد هذه الإطلالة السريعة على ما ورد عن بعض النحاة والمفسرين فيما يتعلق بمفهوم الزيادة ، نستطيع القول : إن مفهوم الزيادة عند النحاة لا يختلف كثيرا عن غيرهم من علماء البلاغة والتفسير ، من حيث صلة الكلمة بأصل التركيب وأصل المعنى ، فلم نجد أحدا من النحاة قال في الزيادة وقصد بها خلو الكلمة الزائدة من المعنى خلوا تاما حتى وإن قالوا : دخولها كخروجها ، إلا أنهم يبحثون في المعنى ، وإنما ينصب بحثهم وحكمهم على عناصر الجملة من حيث صلتها بعضها ببعض في الإعراب ، ولما كان أصل تركيب الجملة يمكن أن يستقيم بوجودها وعدمه حكموا عليها بالزيادة .

أما البلاغيون والمفسرون فقد ربطوا ذلك بالمعنى العام ، فالألفاظ أوعية يصب فيها المعنى، وبذلك حاولوا إبراز ما فيها من نواح بيانية وجمالية ، وما فيها من إعجاز فيما يتصل بالأسلوب القرآني .

ولا أدعي أنني سأتمكن من حصر جميع الآيات التي وردت فيها الزيادة من حرف أو فعل أو اسم وبيان بلاغة الزائد ، ولكني سأحاول أن أقف على أشهر هذه الزيادات لأتبين الوجه البلاغي في هذه الزيادات .

١ــ زيادة الباء.

نص النحاة على أن (باء) الجر تزاد في مواضع متعددة، وزيادة الباء قد تأتي لتأكيد النفي والإيجاب في نحو: ما زيد بقائم، وكفى بالله، وقد زيدت الباء في القرآن الكريم في مواضع عدة منها ما جاء في فاعل (كفى) ،نحو قوله تعالى:{كَفَى بِاللَّهِ

شَهِيداً}[1]، وقوله:{وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ}[2]، قال الزجاج: (دخلت لتضمن كفى معنى اكتفى وهو حسن). [3] فإذا تذكرنا أن حرف الباء أصله للإلصاق، أي اختلاط الشيء بالشيء، استطعنا أن ندرك دخوله هنا لتأكيد الاتصال، أي لتأكيد شدة ارتباط الفعل بالفاعل، لأن الفعل يطلب فاعله طلباً لابد منه، والباء توصل الأول إلى الثاني، فكأن الفعل يصل إلى الفاعل، وزادته الباء اتصالاً، قال ابن الشجري: فعلوا ذلك إيذانا بأن الكافية من الله ليست كالكافية من غيره في عظم المنزلة، فضوعف نظمها ليضاعف معناها" .

ونص بعضهم على زيادة (الباء) قبل خبر المبتدأ، نحو: {جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا}[4]. وقال أبو الحسن:(الباء زائدة ، بدليل قوله في موضع آخر: {وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا})[5] .

وكذلك أجمع النحاة والمفسرون على زيادة (الباء) قبل المفعول نحو قوله تعالى: { وأنفقوا في سبيل الله وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ}[6] ، فالفعل متعد بنفسه ولا حاجة نحوية لهذه الزيادة ،وإنما جاءت هذه الزيادة لتضيف معنى دلاليا لا يؤديه حذف هذه الباء ، وعند النظر في كتب المفسرين لهذه الآية نرى أن نزولها جاء حثا على الجهاد والإنفاق في سبيل الله، فالإمساك وحب المال يؤدى إلى الهلاك، ولذلك سمى البخل هلاكا والهلاك: انتهاء الشيء في الفساد، أو خروج الشيء عن حال إصلاحه، وقد

---

(١) سورة الرعد/٤٣.

(٢) سورة الأنبياء /٤٧.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، تحقيق : د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر – بيروت ،الطبعة السادسة ، ١٩٨٥، ١٤٤/١، وشرح المفصل ١٣٨/٣.

(٤) سورة يونس/٢٧.

(٥) سورة الشورى /٤٠.البرهان ٨٤/٣. وينظر : إملاء ما من به الرحمن ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق : إبراهيم عطوة عوض ، المكتبة العلمية . ٢٧/٢. التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع – تونس – ١٩٩٧ م،٣٧٩/٧.

(٦) سورة البقرة /٩٥.

وردت كلمة الهلاك في الكتاب العزيز مقابل الحياة، فالهلاك ضد الحياة، والله سبحانه وتعالى ينهى عباده المؤمنين عن إلقاء أنفسهم وإيقاعها في الهلاك، والاستسلام للتهلكة وهي العذاب، بترك ما لزمهم من الفرائض كالنفقة في سبيل الله والجهاد، وإلا استحقوا بتركها عذابه.

والإلقاء: طرح الشيء من مكان عال إلى أسفل منه، لذا عدى بإلى لتضمنه معنى الانتهاء، ولعل ذلك التعبير يلقى علينا ظلال الصورة حين يرمون أنفسهم فتتلقاهم النار لتسيطر عليهم فتحويهم إذ توقفهم عن الغزو والدفاع عن الإسلام والمسلمين والجهاد يقوى عدوهم ويضعفهم فيجترئ عليهم ذلك العدو، وقد يفتنهم في دينهم، وحينها يكون هلاكهم، ويكونون هم من ألقى نفسه في الهلاك والدماء، ودفع نفسه إليه دفعاً.

ولو قال في غير التنزيل (ولا تلقوا أنفسكم في إلى التهلكة) لما أدى هذه الدلالة بهذا العمق، فدخول الباء أعطى عملية الإلقاء شيئاً من القوة والسرعة، وأوحى إلى أن الأمر لم يأت عفو الخاطر، وإنما كان بدافع منهم وبقصد دون تردد. وذكر الأيدي وقصد بها النفوس، لأن الأيدي هي العضو العامل الذي يؤدى بالشخص إلى الوقوع في الهلاك والمصائب، يقال: ألقى بيده في أمر كذا، إذا استسلم، لأن المستسلم في القتال يلقى سلاحه بيده، فكذلك فعل كل عاجز في أي فعل كان.

ولو تأملنا أكثر في كلمتي (بأيديكم) و(أيديكم) لوجدنا دخول الباء أدى إلى جرها، أي نطقها ساكنة، مما منحها ذلك المد حين قراءتها بما يوحي بعملية الإلقاء، وتلك الصورة حين طرحهم من مكانهم العالي إلى حيث سيستقر بهم المقام حيث الهلاك والدمار. ولو لم تدخل الباء لجاءت منصوبة (أيديكم)، وعندها تلفظ سريعاً، ولا تعطى ذلك الإيحاء وتلك الدلالة، وكما ذكرنا سابقاً، فإن المفردات القرآنية جاءت متجانسة، بحيث كل منها مع ما يليه وما يسبقه يؤدى معنى فريداً معجزاً، فلا نستطيع حذف حرف أو زيادة آخر ليؤدى نفس المعنى المقصود، وإلا اختل المعنى، كل ذلك إضافة إلى ما فيه من إيقاع يؤثر في السامع تأثيراً يتغلغل في أعماق النفس ما لا يفعله أي

كلام بشرى مهما بلغت فصاحته وحسنه، لذا، كان لابد من ورود الباء بعد الفعل (تلقوا) وقبل لفظة (أيديكم) لإيصال المعنى المطلوب بدقة.

أما زيادة (الباء) قبل خبر(ليس) وقبل (ما) الحجازية العاملة عمل (ليس) فقد ذكر النحاة أن زيادة الباء في خبر (ليس) كثير، نحو:{لست عليهم بمسيطر}[1]، أي : مسيطرا، كما يطرد اقتران خبر ليس بالباء في الجمل الاستفهامية ،فينقض النفي بها،ويخرج الاستفهام إلى إثبات جازم نحو قوله تعالى:{أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ}[2]، أي: كافيا عبده ،وقوله تعالى:{ألست بربكم}[3]، أي :ربكم.

يطرد مجيء الخبر فيها مقترناً بالباء، وذلك عند الاستفهام عن المنفي ب(ليس)، فإن النفي ينقض فيها ويخرج إلى التقرير والإثبات، من ذلك قوله تعالى: "أليس الله بأعلم بالشاكرين"، فلا يمكن أن يحتمل المعنى في الآية النفي، أو تأكيداً للنفي، بل خرجت الآية من حيز النفي إلى الإثبات والتقرير، فهو يثبت بصيغة الاستفهام المنفية بليس أن الله أعلم بمن يشكره، وقد كان للباء أثرها في تحديد هذه الدلالة.

ومن الحروف التي تزاد لتقوية المعنى وتأكيده الباء كما ذكرنا سابقاً ــ ومن ذلك قوله تعالى: أو ليس الذي خلق السموات والأرض بقادر أن يخلق مثلهم ، فقد وقعت الباء الزائدة بعد النفي المسبوق بالاستفهام الإنكاري لتأكيد المعنى المراد من ذلك، وكذلك الحال في قوله تعالى: أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر على أن يحيى الموتى، فقد زيدت الباء لتأكيد النفي المسبوق بالاستفهام الإنكاري، وذلك أن دخلت مع خبرها في حيز النفي وهو قوله تعالى: "أو لم يروا" فكأنه قيل: أو ليس الذي خلق السموات والأرض بقادر.

جاءت الباء مرتبطة بأداء النفي ومؤكده لمعنى النفي فيها، فينصب حينها الاستفهام الإنكاري على النفي المؤكد بالباء، أو على تأكيد النفي بها، وذلك أسلوب

---

(١) سورة الغاشية /٢٢.

(٢) سورة الزمر/٣٦.

(٣) سورة الأعراف/١٧٢.

يفيد التهكم والتأنيب، وعلى هذا فإن المقصود بهذه الآية الكريمة إنكار على من لم يؤمن بالبعث وإحياء الناس في الآخرة للحساب والجزاء، وتأنيب لهم على كفرهم وجحودهم رغم الأدلة القاطعة والواضحة عليه.

وعند النظر في الآيات التي اقترن فيها خبر (ما) ب (الباء) نجدها وردت في مقام جحد وإنكار، تقريراً لهذا النفي. وكذلك الحال مع (ليس)، فحيثما اتصل خبرها بالباء كانت في مقام الجحد والإنكار تأكيداً للنفي وإبعاداً لأي احتمال في صدقه.

ومن أمثلة زيادة (الباء) قبل (ما) النافية قوله عز وجل:{وما أنت بمسمع من في القبور}(١) وقوله:{وما الله بغافل عما تعملون}(٢).

وقد زيدت الباء أيضا في خبر (أنّ) على قلة ،حتى أنها لا تكاد تذكر، ومثال ذلك قوله تعالى: {أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ}(٣)، بدليل أنها جاءت بلا زيادة في قوله تعالى: {أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلاً لا رَيْبَ فِيهِ}(٤)، ورد ذلك قوم بأن قالوا إن قوله: {أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ} جاءت بمعنى: أوليس الله بقادر. (٥)

٢ـ زيادة الكاف

نص النحاة على زيادة الكاف سماعا في مواضع خصوها ، ومن المواضع التي نص النحاة على زيادة (الكاف) فيها:

---

(١) سورة فاطر /٢٢.

(٢) سورة البقرة/٧٤.

(٣) سورة الأحقاف/٣٢.

(٤) سورة الإسراء /٩٩.

(٥) إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس ، تحقيق: زهير غازي زاهد ، عالم الكتاب ،لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨م، ١٧٤/٤، مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي أبو محمد، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥، ٦٧٠/٢ ، أوضح المسالك أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، دار الجيل – بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٩٧٩ ، ٣٠٠/١.

ـ جاءت في قوله تعالى: {ليس كمثله شيء}[1]، أي : ليس شيء مثله ، وقد اختلف في هذه الزيادة ،فقال بعضهم : الزائد لفظ المثل ، والقول بزيادة الكاف أولى لأن القول بزيادة الاسم لم يثبت عند البعض ،في حين جاءت زيادة الحروف مطردة. [2]

قال ابن جني: (لا بد من زيادة الكاف ليصح المعنى لأنك إن لم تعتقد ذلك أثبت له عز اسمه مثلا) [3].

وقيل أن العرب تقول : مثلك لا يفعل كذا ،يريدون به المخاطب ، قال ابن قتيبة: (العرب تقيم المثال مقام النفس ، فيقول : مثلي لا يقال له هذا ، أي أنا لا يقال لي هذا) [4] ،فقد صار ذلك كناية عن الذات ، فلا فرق بين قولك : ليس كالله شيء ، أو ليس كمثل الله شيء .

وذكر أبو حيان أن المفسرين مجمعون على أن (الكاف) و(مثل) مراد بهما التشبيه، فلا يصح حمل الآية على ظاهرها ، لأن المعنى ليس شيء مثل مثله ،ففيه إثبات المثل وهو محال ،ولذلك حملوا الآية على زيادة الكاف للتوكيد ،لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة مرة ثانية.

ففساد المعنى ظاهر من وجهين: أحدهما: أن في ذلك إثبات المثل له عز اسمه وتعالى، وهذا محال، فالله عز وجل لا مثل له، والآخر: أن الشيء أذا أثبت له مثلا، فهو مثل مثله، لأن الشيء إذا ماثله شيء فهو أيضاً مماثل لما ماثله.

---

(١) سورة الشورى /١١.

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، ٤٤٨/٢.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢٩١/١.

(٤) تفسير البحر المحيط ، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق:الشيخ عادل أحمد عبد الموجود- الشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،الطبعة الأولى ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م. ٤٨٩/٧.

وقيل: إن أداة التشبيه كررت لتأكيد نفى المثلية المنفية في الآية، وقد عرف عن العرب أنها قد تكرر بعض الحروف لتأكيد المعنى، فإذا أرادوا توكيد النفي، مثلا جمعوا بين أداتي النفي (ما) و(إن)، وإذا أرادوا توكيد الشرط جمعوا بين (إن) و(ما)، وقد يجمعون بين أداتين من نفس الجنس بهدف زيادة التوكيد، وقد ورد منها في القرآن الكريم الكثير، ومن ذلك قوله تعالى: فإما تنفقنهم في الحرب فشرد بهم من خلفهم، وقوله: وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء، وقوله: فإما تذهبن بك فإنا منهم منعمون.

وقالوا: إن العرب تستعمل كلمة المثل وتريد بها الذات، فإذا قالوا: مثلك لا يبخل، ونفوا البخل عن مثله، إنما أرادوا نفيه عن ذاته، ولكنهم عن طريق الكناية قصدوا المبالغة، ويضرب الزمخشري على ذلك مثلاً قولك للعربي: العرب لا تحفز الذمم، فهذا أبلغ من قولك: أنت لا تحفز الذمم.

لذا، فإن في قوله: ليس كمثله شيء مبالغة في نفى المثلية عن رب العالمين، وأوفى تحقيقاً للمعنى المقصود وأدق.

٧ ــ زيادة (أنْ) الساكنة

نص النحاة على زيادة (أنْ) في عدة مواضع، منها زيادتها بعد (لما) الظرفية ، ولا أعلم خلافا بين النحاة على جواز زيادتها في هذا الموضع ،بل عدوها من الزيادات المشهورة[١] ، قال الزركشي: (وأما أن المفتوحة فتزاد بعد لما الظرفية، كقوله تعالى: {وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعاً }[٢] ،وإنما حكموا بزيادتها لأن (لما) ظرف زمان ومعناها وجود الشيء لوجود غيره، وظروف الزمان غير المتمكنة لا تضاف إلى المفرد (وأنْ) المفتوحة تجعل الفعل بعدها في تأويل المفرد فلم تبق (لما) مضافة إلى الجمل فلذلك حكم بزيادتها) [٣] .

---

(١) همع الهوامع ٤٠٨/٢.

(٢) سورة هود/٧٧.

(٣) البرهان٧٦/٣.

والدليل على زيادة أن في الآية السابقة حذفها في موضع آخرٍ متشابه المفردات في قوله تعالى {وَلَمَّا جَاءتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا}، فزيادتها في الآية الأولى وعدم زيادتها في الآية الثانية لم يأت مصادفة ، وإنما لأمر اقتضى الزيادة في الآية الأولى ولم يقتضها في الثانية ،ففي الآية الأولى فإن سياق القصة يدل على أن سيدنا لوطا عليه السلام كان ضائقا بقومه ساخطا عليهم لما بهم من رجس ، لذا عندما رأى رسل ربه وقع الوهم في نفسه بأنهم بشر ، وأنهم لابد ملاقون المنكر من قومه ، فسيطر عليه الهم والاستياء ، فجاءت زيادة (أن) بعد (لما) تعبيرا دقيقا عن هذا المعنى لتكمل الصورة التي كان عليها لوط من شدة الانفعال عند رؤيته للملائكة، وهذا يعني أن جواب (لما) وهو (سيء بهم) قد وقع بع الشرط مباشرة[1] ، أي أن الجواب وقع من غير تراخ بخلاف الآية الثانية ، التي جاء الجواب فيها على التراخي فقد ذكر الرازي في تفسيره .....

وعند الزمخشري أن (أن) صلة أكدت وجود الفعلين مترتبا أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما كأنهما وجدا في جزء واحد من الزمان ، لما أحس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث خيفة عليهم من قومه[2] .

٨ـ زيادة (ما)

جاء موقف النحاة من زيادة (ما) على أوجه عدة، قال ابن مالك:

وبعد من وعن وباء زيد ما	فلم يعق عن عمل قد علما
وزيد بعد رب والكاف فكف	وقد يليهما وجر لم يكف[3]

(١) من قضايا اللغة والنحو ، علي النجدي ناصف ، مكتبة نهضة مصر ، صـ٧ ـ٨.

(٢) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ،٤٥٧/٣.

(٣) شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد دار الفكر – دمشق ،الطبعة الثانية ، ١٩٨٥، ٣١/٣.

فيتضح أن (ما) زيدت على ضربين :كافة وغير كافة، فالكافة هي التي تكف ما تدخل عليه فتبطل عمله الإعرابي ،وتدخل (ما)الكافة على أنواع الكلام الثلاث : الحرف والاسم والفعل.

فتدخل (ما) زائدة كافة على بعض الحروف فتمنعهم عن عمل الرفع والنصب الذي كان عليه قبل دخولها،وهي المتصلة بـ (إن) وأخواتها، نحو: {إنّما اللهُ إلَهٌ واحد}[1]، ونحو:{إنما أنت منذر من يخشاها}[2]، وتدخل (ما) زائدة كافة عن عمل الجر ،وذلك عندما تأتي بعد بعض الحروف مثل: (رب، الكاف،الباء). [3]

أما غير الكافة، فهي نوعان[4]:

الأول : أن تكون عوضا عن محذوف مثل قولهم:أما أنت منطلقا انطلقت معك،أي :انطلقت لأن كنت منطلقا ، وأمّا زيدٌ ذاهباً ذهبتُ معه،وقول عباس بن مِرداسٍ: (البسيط)

أبا خُراشَةَ أمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنّ قومي لم تَأكُلْهُمُ الضَّبُعُ[5]

الثاني : أن يكون غير عوض : تقع بعد حروف الجر، أو بعد الاسم، كقوله تعالى :{أيما الأجلين قضيت}[6]، وقد تزاد قبل الجار نحو:ما خلا زيدٍ ، وما عدا عمرٍو،وأنها تزاد بعد أداة الشرط الجازمة أو غير الجازمة ، نحو قوله تعالى:{ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ}[7]، وقوله تعالى: { حَتَّى إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ

---

(١) سورة النساء/ ١٧١.

(٢) سورة النازعات/ ٤٥.

(٣) البرهان ٧٦/٣.

(٤) الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) ، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري ، مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م ١٣٤٣.

(٥) الكتاب ٢٩٣/١.

(٦) سورة القصص/٢٨.

(٧) سورة النساء /٧٨.

وَأَبْصَارُهُمْ وَجُلُودُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ }[1]، وبين التابع والمتبوع ،كقوله تعالى: { إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلا مَا بَعُوضَةً}[2] .

٩ ــ زيادة (مِــنْ)

قد تزاد (من) في الجملة العربية بشروط ذكرها النحاة[3] ،وهي :

١ــ أن يتقدمها نفي أو استفهام بــ (هل)، نحو قوله تعالى: {وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَــةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا}[4]، وقوله تعالى: {مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ}[5]، وهذا مذهب سيبويه[6]، فهو يجيز زيادتها مع النفي ،إذ ليس المقصود نفي الواحد،إنما المراد الجنس،وكذلك الاستفهام ، نحو قوله تعالى:{هــل من خالق غير الله}[7]، إذ ليس المراد:التقدير على خالق واحد.

٢ ــ أن يكون مجرورها نكرة.

٣ ــ إن يكون مجرورها إما فاعلا نحو قوله تعالى : {مَا يَــأْتِيهِمْ مِــنْ ذِكْــرٍ مِــنْ رَبِّهِمْ }[8]، أو مفعولا نحو قوله تعالى : {هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِّنْ أَحَدٍ} [9]، أو مبتــدأ نحو قوله تعالى : {هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ}[10] .

---

(١) سورة فصلت /٢٠.

(٢) سورة البقرة /١٢٦.ينظر : البرهان ٧٦/٣ ــ٧٩، أوضح المسالك ١٥٥/٢ ، شرح ابن عقيل ٣٨/٢ .

(٣) الكتاب ٢٢٥/٤، الأصول ٤١٠/١، المسائل البصريات، الحسن بن أحمد الفارسي ، محمد الشاطر أحمــد محمد، مطبعة المدني،مصر ٢٤٦/١، إيضاح الشعر، الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق:حسن هنــداوي،دار القلم ودار العلوم للثقافة، دمشق وبيروت، ١٩٨٧م، ٤٤٤.

(٤) سورة الأنعام /٥٩.

(٥) سورة الملك/٣.

(٦) الكتاب ٢٢٥/٤.

(٧) سورة فاطر/٣.

(٨) سورة الأنبياء /٢.

(٩) سورة مريم /٩٨.

(١٠) سورة فاطر /٣.

وهذه الشروط الثلاثة المذكورة السابقة اختلف النحاة فيها ، فرد الكسائي والأخفش ــ وتبعهم ابن هشام ــ الشرط الأول والثاني الذي ينص على وجوب أن يتقدم للزيادة نفي أو استفهام ،وأن يكون مجرورها نكرة، ونصوا على زيادتها في الإيجاب،داخلة على المعرفة والنكرة ،واستدلوا بقوله تعالى: { ولقد جاءك من نبأ المرسلين }[1] وقوله: { يحلون فيها من أساور من ذهب }[2] وقوله: {يكفر عنكم من سيئاتكم }[3] ، وتبع الكسائي والأخفش ابنُ السراج[4] ،وأبو علي الفارسي[5]، وابن مالك[6] ، وابن الشجري [7] ، والرضي[8] .

كذلك أهمل بعض النحويين الشرط الثالث وهو وجوب أن يكون مجرورها إما فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ ،فنصوا على زيادتها في التمييز والخبر والحال[9]، قال المرادي: (ومن الناس من قال: إنها تزاد بهذه الشروط الثلاثة، في غير باب التمييز. وأما في التمييز فتزاد، بغير هذه الشروط، نحو: لله درك من رجل) [10]، وهو أيضا مذهب سيبويه في قوله : ويحه من رجل ، ولله دره من رجل،وكذلك: لي ملؤه من عسلٍ . [11]

---

(١) سورة الأنعام/٣٤.

(٢) سورة الكهف /٣١.

(٣) سورة البقرة/٢٧١.

(٤) الأصول ٤١٠/١.

(٥) المسائل البصريات ٢٤٦/١، إيضاح الشعر ٤٤٤.

(٦) شرح التسهيل ، ابن مالك ، تحقيق : د.عبد الرحمن السيد ،د.محمد بدوي المختون ،دار هجر ، الطبعة الأولى ،١٩٩٠م ، ١٣٨/٣.

(٧) أمالي ابن الشجري، أمالي ابن الشجري ، تحقيق : د.محمود محمد الطناحي ، مكتب الخانجي ، القاهرة. ٢٨/٢.

(٨) شرح الكافية ، الرضي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٥م ، ١٠٨/٢ ــ ٢٦٩/٤.

(٩) مغني اللبيب ٤٢٧.

(١٠) الجنى الداني في حروف المعاني ،ابن قاسم المرادي ، تحقيق : د.فخر الدين قباوة ، نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣م ، ٣١٩

(١١) الكتاب ١٧٤/٢ ــ ٢٢٥/٤ . وينظر الأصول ٣١٠/١ ــ ١٧٣/٣ ، الهمع ٣٣٩/٢.

وعن زيادة من قبل التمييز فقد جاءت هذه الزيادة في شواهد من القرآن كقوله: {كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة }[1]، وقوله: { وكأين من نبيٍّ قاتل معه ربِّيون كثير }.[2]

وقد نفى المبرد زيادة (من) كليا وقال: (وأمّا قولهم إنها تكون زائدة، فلست أرى هذا كما قالوا، وذاك أن كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى، فإنما حدثت لذلك المعنى، وليست بزائدة، فذلك قولهم: ما جاءني من أحد ،وما رأيت من رجل، فذكروا أنها زائدة، وأن المعنى: ما رأيت رجلا، وما جاءني أحد، وليس كما قالوا ، وذلك لأنّها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه، تقول: ما جاءني رجل، وما جاءني عبد اللّه، إنما نفيت مجيء واحد، وإذا قلت: ما جاءني من رجل، فقد نفيت الجنس كلّه، ألا ترى أنك لو قلت: ما جاءني من عبد اللّه، لم يجز لأنّ عبد اللّه معرفة فإنّما موضعه موضع واحد ....) [3] .

إلا أن أكثر النحاة نصوا على زيادتها، قال سيبويه : (وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما، ولكنها توكيد بمنزلة (ما) ،إلا أنها تجر، لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجلٍ، وما رأيت من أحدٍ، ولو أخرجت (من) كان الكلام حسناً، ولكنه أكد بـ(من) لأن هذا موضع تبعيض...) [4].

ويظهر لي أن رفض المبرد للزيادة جاء من خلال نظرته إلى ما تحدثه (من) من تغيير في المعنى وهي نقطة يتفق معه القائلون بزيادتها، ولكن الحكم بالزيادة عندهم ــ وأنا أوافقهم في ذلك ــ هو النظر إلى بقاء استقامة المعنى بدخول (من) وخروجها،وإن أقروا بحدوث تغيير في المعنى .

---

(١) سورة البقرة /٢٤٩.

(٢) سورة آل عمران/١٤٦. وينظر:الكتاب٢٢٥/٤ ، المسائل البصريات ٢٤٦/١، إيضاح الشعر ٤٤٤ ، البرهان في علوم القرآن ٨٢/٣، مشكل إعراب القرآن للقيسي٣٣٥/١، أصول النحو ٣٥٥/١ــ٤١٠، الإنصاف١٧٠، مغني اللبيب ٤٢٨، شرح المفصل ١٢/٨، شرح الرضي ١٠٨/٢ - ٢٦٩/٤ ، الكليات ١١٩٥، همع الهوامع٢٥٥/٢.

(٣) المقتضب ، المقتضب، المبرد تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة ، لبنان ، عالم الكتب، ٤٥/١.

(٤) الكتاب ٢٢٥/٤.

١٠ ــ زيادة (لا)

نص النحاة على زيادة (لا) بعد حرف العطف المتقدم عليه نفي أو نهي ،وقرروا أنها زائدة مؤكدة كقوله تعالى: {مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلا الْمُشْرِكِينَ}[١] قال ابن عادل الدمشقي : (قوله : ((ولا المشركين) عطف على (أهل) المجرور بـ (من)و (لا) زائدة للتوكيد ، لأن المعنى : (ما يود الذين كفورا من أهل الكتاب والمشركين) كقوله : {لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين}[٢] بغير زيادة (لا)) [٣]. وقد جاءت (لا) مؤكدة أيضاً في قوله تعالى: "ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين" ورد في الآية دلالة بينة على نهى الله تبارك وتعالى المؤمنين عن الركون إلى أعدائهم من أهل الكتاب والمشركين، وقبول شيء مما يأتونهم به على وجه النصيحة، وذلك بإطلاعهم على ما يستبطنه هؤلاء لهم من الضغينة والحسد، وإن أظهروا خلاف ذلك. فالود: يعنى حب الشيء مع تمنيه، ونفيه كناية عن الكراهية، وقد كره الكافرون من أهل الكتاب والمشركين بالله من عبده الأوثان أن ينزل على المؤمنين من الخير الذي كان ينزل عليهم من عند الله ، وهو الحي.

فقد رأى المشركون أنفسهم أحق بأن يوحى إليهم بما كان لهم من الجاه والمال، زعماً منهم أن رياسة الرسالة كسائر الرياسات الدنيوية منوطة بالأسباب الظاهرة، ولذلك قالوا: "لولا نزل هذا القرآن على رجل القريتين عظيم" ، فكانوا يحسدونهم، أما اليهود، فلأنهم أهل الكتاب وأبناء الأنبياء، الناشئون في مهابط الوحي، تمنوا عدم نزول الفرقان، وما أوحاه الله إلى محمد من حكمه وآياته حسداً منهم وبغياً على المؤمنين.

---

(١) سورة البقرة/١٠٥.

(٢) سورة البينة/١.

(٣) اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي،تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ، ٣٦٢/٢.

ومن ذلك قوله تعالى:{ ولا تستوي الحسنة ولا السيئة}[1] لأن استوى من الأفعال التي تطلب اسمين ، أي لا تليق بفاعل واحد،نحو: اختصم،فعلم أن (لا) زائدة ،وقيل: دخلت في السيئة لتحقق أنه لا تساوي الحسنة السيئة،ولا السيئة الحسنة. [2]

ومن ذلك قوله تعالى: {غير المغضوب عليهم وَلا الضَّالِّينَ}[3]، فـ (لا) زائدة ، قال أبو عبيدة: (لا . من حروف الزوائد كتتمة الكلام) [4] ، وجاءت زيادتها لمجيء (غير) قبل الكلام،وهذا ما ذهب إليه سيبويه ،فالتقدير (لا مغضوبا عليهم ولا الضالين).

أما عن زيادة (لا) في باقي المواضع فيرى الكوفيون زيادتها إذا وقعت معترضة بين الجار ومجروره ، كقوله: جئت بلا زاد، و غضبت من لا شيء. و بين الناصب ومنصوبه، كقوله تعالى: { لئلا يكون للناس}[5]، وبين الجازم و مجزومه، كقوله تعالى: {إِلا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ}[6] وغيرهم براها حرفا غير زائدة .

إلا أن الأخفش وافق على رأي الكوفيين في جواز زيادة (لا) لورودها في الآيات القرآنية ، كقوله تعالى : { لئلا يعلم أهل الكتاب }[7] و قوله تعالى:{ ما منعك ألا تسجد}[8] أي ما منعك أن تسجد . [9]

كما جاء في قوله تعالى "ما منعك ألا تسجد"، المعنى: ما منعك أن تسجد، فقد زيدت (لا) لتأكيد معنى الفعل الذي دخلت عليه، منبهة على أن الموبخ عليه ترك

---

(١) سورة فصلت/٣٤.

(٢) البرهان ٧٨/٣.

(٣) سورة الفاتحة/٧.

(٤) إعراب القرآن للقيسي ١٣١/١.

(٥) سورة البقرة/١٥٠.

(٦) سورة الأنفال /٧٢.

(٧) سورة الحديد /٢٩.

(٨) سورة الأعراف /١٢.

(٩) ينظر : إعراب القران١٣١/١، مغني اللبيب ٣٢٢/١،البرهان ٧٨/٣، شرح الرضي ٣٨٤/٤.

السجود، وكأنه قال: وما منعك أن تحقق السجود وتلزمه نفسك؟ لأن أمري لك بالسجود أوجبه عليك إيجاباً وأحتمه عليك حتماً لابد منه، وقد سأله المانع من السجود مع علمه بما منعه توبيخاً له وإظهاراً لمعاندته وكفره وكبره وافتخاره بأصله وازدرائه بأصل آدم. وهو حين خالف أمر ربه اعتقد أنه غير واجب عليه، فهو يرى نفسه أفضل من آدم، وسجود الفاضل للمفضول خارج من الصواب، مشعراً بأن من شأنه هذا لا يحسن أن يسجد لمن دونه، فكيف يحسن أن يؤمر به، فهو أول من أسس بنيان التكبر واخترع القول بالحسن والقبح، وقد يقال: لماذا اختلفت العبارات عند حكاية قصة إبليس ورفضه تنفيذ أمر ربه؟ ففي سورة الحجر (آية ٣٢) قال تعالى: "يا إبليس ما لك أن لا تكون من الساجدين" وفى سورة ص (آية ٧٥) يقول: "ما منعك أن تسجد" في حين سورة الأعراف "ما منعك ألا تسجد" قيل: اختلاف العبارة عند الحكاية يدل على أن إبليس أدمج في معصية واحدة ثلاث معاص: مخالفة الأوامر، ومفارقة الجماعة والإباء عن الانتظام في سلك أولئك المقربين، والاستكبار مع تحقير آدم عليه السلام. وقد وبخ على كل واحدة منها، واكتفى بما ذكره في موطن على أن يذكره في موطن آخر، مشعراً بأن كل واحدة منها كافية ى التوبيخ وإظهار بطلان ما ارتكبه.

ولما كانت اليهود بهذا الداء أشهر، لاسيما في أثناء ذكر ابتلائهم به، لم يلزم من نفي ودهم لما ذكر نفى ود المشركين له، فزيدت (لا) لتأكيد النفي قبل المشركين.

* *